الدفتر الإيرانى:

المغزى الچيوبلوتيكي والتفاوضي لتحرير رهائن بريطانيين وآخرين من السجون الإيرانية

د. جهاد عوده

■■ نازانين زاغاري راتكليف (née Zaghari ؛ الفارسية : نازنين زاغرى ؛ من مواليد 26 ديسمبر 1978 هو مواطن إيراني بريطاني مزدوج الجنسية تم احتجازه في إيران من 3 أبريل 2016 إلى 16 مارس 2022 بتهمة التجسس لصالح الحكومة البريطانية . في أوائل سبتمبر 2016 ، حُكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات بعد إدانتها بـ "التآمر للإطاحة بالحكومة الإيرانية". تم إطلاق سراحها مؤقتًا في 17 مارس 2020 أثناء انتشار وباء COVID-19 في إيران ، أثناء مراقبتها. صرح المدعي العام في طهران في أكتوبر 2017 أن زغاري راتكليف محتجز بسبب إدارته "دورة بي بي سي للصحافة الفارسية على الإنترنت والتي كانت تهدف إلى تجنيد وتدريب الناس لنشر الدعاية ضد إيران". لطالما أنكرت زغاري-راتكليف تهم التجسس الموجهة إليها ، ويصر زوجها على أن زوجته "سُجنت بسبب ديون مستحقة على المملكة المتحدة بسبب فشلها في تسليم الدبابات إلى إيران في عام 1979". في 7 مارس 2021 ، انتهت عقوبتها الأصلية ، لكن كان من المقرر أن تواجه مجموعة ثانية من التهم في 14 مارس. في 26 أبريل ، أُدينت بارتكاب أنشطة دعائية ضد الحكومة وحُكم عليها بالسجن لمدة عام. في 16 أكتوبر 2021 ، رفضت المحكمة الإيرانية استئنافها. أطلق سراح زاغاري راتكليف في 16 مارس 2022 وعاد إلى المملكة المتحدة في اليوم التالي.

ولدت نازانين زغاري وترعرعت في طهران ودرست الأدب الإنجليزي في جامعة طهران ، قبل أن تصبح مدرسًا للغة الإنجليزية. في أعقاب زلزال بام 2003 عملت كمترجمة في جهود الإغاثة للوكالة اليابانية للتعاون الدولي . عملت لاحقًا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ثم انتقلت إلى منظمة الصحة العالمية كمسؤولة اتصالات. في عام 2007 ، انتقلت Zaghari-Ratcliffe إلى المملكة المتحدة بعد حصولها على منحة دراسية للحصول على درجة الماجستير في إدارة الاتصالات في جامعة لندن متروبوليتان . بعد وقت قصير من وصولها إلى المملكة المتحدة ، التقت بزوجها المستقبلي من خلال أصدقاء مشتركين. تزوج الزوجان في أغسطس 2009 في وينشستر وولدت ابنتهما في يونيو 2014. أصبحت زاغاري راتكليف مواطنة بريطانية في عام 2013. كانت زاغاري راتكليف تعود كثيرًا إلى إيران لتمكين والديها من رؤية ابنتها. عندما تسافر إلى إيران ، كانت تفعل ذلك دائمًا على جواز سفرها الإيراني ، كما يقتضي القانون الإيراني. استخدمت زاغاري راتكليف جواز سفرها البريطاني في جميع الرحلات الدولية الأخرى. عملت زاغاري راتكليف في بي بي سي وورلد سيرفيس تراست من فبراير

ريتشارد راتكليف: زوجتي كانت تستخدم كورقة مساومة في النزاع حول ديون IMS غير المسددة والمحادثات حول صفقة التخصيب النووي لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران

2009 إلى أكتوبر 2010 ، ثم عملت في مؤسسة طومسون رويترز كمنسق للمشروع قبل أن تتولى منصب مدير المشروع. في 17 مارس 2016 ،سافرت زغاري راتكليف لزيارة أسرتها للاحتفال بعيد النوروز (رأس السنة الإيرانية) مع ابنتها البالغة من العمر 22 شهرًا. في 3 أبريل 2016 ، اعتقلها أفراد من الحرس الثوري الإيراني في مطار الإمام الخميني بينما كانت هي وابنتها على وشك الصعود على متن رحلة العودة إلى المملكة المتحدة. تمت مصادرة جواز سفر ابنتها البريطاني أثناء الاعتقال لكنها عادت فيما بعد وبقيت في إيران تحت رعاية أجدادها من الأمهات حتى تتمكن من زيارة والدتها. كان السبب الدقيق لاعتقالها غير واضح في البداية ، على الرغم من أنه وفقًا لمنظمة العفو الدولية يعتقد أنه مرتبط بسجن العديد من موظفي موقع إخباري التكنولوجيا الإيراني عام 2014. قال رئيس وزارة العدل في إقليم كرمان ، علي تافاكولي ، إنهم شاركوا في مشاريع تديرها هيئة الإذاعة البريطانية وحصلوا على أموال من لندن: "كانت هذه العصابة تدير عددًا من المشاريع والخطط للإيرانيين المناهضين للثورة المقيمين في الخارج ، وخاصة بالنسبة للبي بي سي الفارسية ، تحت ستار الأنشطة المشروعة. عادة ما يتم تقديم المساعدة المالية لهذه المجموعة من لندن بحجة التبرعات الخيرية. كان مدير الفريق فردًا عمل في هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) كمرشد ومعلم في عدد من البلدان مثل ماليزيا والهند وأفغانستان ، وقد دفعت أجهزة المخابرات البريطانية تكاليف رحلاته إلى هذه البلدان . " عملت زغاري-راتكليف في هيئة خدمة بي بي سي العالمية (تسمى الآن بي بي سي ميديا أكشن) ، وهي مؤسسة خيرية دولية قدمت دورات تدريبية للصحفيين والمدونين الإيرانيين في مجلة ZigZag التابعة لمشروع تطوير وسائل الإعلام الإيرانية والبرنامج الإذاعي المرتبط بها. في عام 2014 ، أدين العديد من الخريجين وحكم عليهم من قبل إيران بالسجن لمدة تصل إلى 11 عامًا لمشاركتهم في هذه الدورات. أشارت أخبار مشرق ، وهي وسيلة إعلامية قريبة من السلطات الإيرانية ،إلى تورطها المزعوم مع منظمات حقوق الإنسان " نساء يعشن في ظل قوانين المسلمين و Hivos " كدافع لاعتقالها. في أوائل سبتمبر 2016 ، حُكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات "بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام الإيراني". صرح المدعي العام في طهران في أكتوبر 2017 أنها سُجنت لأنها أدارت "... دورة بي بي سي للصحافة الفارسية على الإنترنت والتي كانت تهدف إلى تجنيد الناس وتدريبهم لنشر الدعاية ضد إيران".

في 23 أغسطس 2018 ، تم إطلاق سراح Zaghari-Ratcliffe بترخيص مؤقت لمدة ثلاثة أيام ، وهي ممارسة معتادة قبل الإصدارات الأطول. ومع ذلك ، عانت زغاري راتكليف من نوبات هلع بعد عودته إلى السجن ، وأعرب عن أسفه لإطلاق سراحه مؤقتًا. قال زوجها إن الرخصة المؤقتة كانت "لعبة قاسية" تخضع لشروط منها مراقبة تحركاتها. في أواخر سبتمبر 2018 ، عندما سئل الرئيس الإيراني حسن روحاني عن قضية زاغاري - راتكليف ، أقرّ بمعرفته بالقضية (على الرغم من إنكاره المعرفة بتفاصيلها) ، وأشار إلى أنه "تم توجيه اتهامات جديدة ضدها". وشبّه روحاني سجن الأجانب في إيران بسجن الايرانيين في الدول الغربية ، قائلاً إن القادة على الجانبين ينفون السلطة على قرارات قضاءهم ، و "يجب علينا جميعًا" بذل جهد مستمر ومتضافر .. . لذلك ... يجب أن يكون جميع السجناء أحرارًا ... لكن يجب أن يكون طريقًا يسير في كلا الاتجاهين ". في مارس 2019 ، منحت وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث (FCO) زغاري-راتكليف الحماية الدبلوماسية ، مما رفع وضع قضيتها من مسألة قنصلية إلى نزاع بين الحكومتين. تقول إيران إن التصنيف مخالف للقانون الدولي ، قاعدة الجنسية الرئيسية ، حيث صرح سفير إيران في لندن بأنه "يجوز للحكومات فقط ممارسة هذه الحماية لمواطنيها ، ... لا تعترف إيران بالجنسية المزدوجة.في 11 أكتوبر 2019 ، عادت ابنة زغاري راتكليف إلى والدها في المملكة المتحدة لبدء الدراسة. في ديسمبر 2019 ، رفض المدعي العام الإيراني الإفراج المشروط عن نازانين زغاري ، بناء على طلب محاميها. في مارس 2020 ،في ذروة انتشار وباء COVID-19 في إيران - عندما أعلن المرشد الأعلى آية الله خامنئي عن خطط للعفو عن 10000 سجين والإفراج مؤقتًا عن 85000 لمكافحة تصاعد عدوى COVID-19 في السجون - تم إطلاق سراح زغاري راتكليف على أساس مؤقت. أفاد زوجها بأنها كانت مريضة لمدة أسبوعين بأعراض COVID-19 ، لكن لم يتم اختبارها ، ولم تتطلب دخول المستشفى. أثناء الإفراج المشروط ، عاشت في منزل والديها في طهران ، لكن طُلب منها ارتداء بطاقة إلكترونية والبقاء على بعد 300 متر من المنزل. كانت قادرة على إجراء مكالمات فيديو لعدة ساعات في اليوم مع زوجها وابنتها. تم تمديد الإفراج المشروط عنها لاحقًا حتى 18 أبريل. تم تمديد الإفراج عنها مرة أخرى في أبريل / نيسان ، إلى 20 مايو / أيار بحسب زوجها. قالت عائلتها في 20 مايو إن الإفراج عنها مدد إلى أجل غير مسمى. في 8 سبتمبر 2020 ، ذكرت وسائل الإعلام الحكومية الإيرانية أن زغاري راتكليف يواجه اتهامات جديدة. في 13 سبتمبر ، تم تأجيل محاكمتها. كان من المقرر عقده في 2 نوفمبر في أكتوبر. لم يُسمح لأي مسئولين بريطانيين بمراقبته على الرغم من الطلبات المتكررة. في 7 مارس 2021 في اليوم السابق ، أعرب ريتشارد راتكليف ، زوج نازانين ، عن انتظاره هو وابنته "بقلق شديد" للإفراج. كما قال إنهم غير متأكدين مما إذا كان سيتم إطلاق سراحها ، حيث "لم يتم توضيح الترتيبات". تم إطلاق سراحها كما هو مقرر ولكن مع دعوى قضائية جديدة ضدها تم حجزها في 14 مارس. في ذلك التاريخ ظهرت بتهمة الدعاية ضد النظام وقيل لها أن تتوقع صدور حكم في غضون سبعة أيام عمل. في 26 أبريل 2021 ، أدينت بارتكاب أنشطة دعائية ضد الحكومة وحُكم عليها بالسجن لمدة عام ، ومُنعت من مغادرة إيران لمدة عام. قال محاميها إنها اتُهمت بالمشاركة في مظاهرة في لندن قبل 12 عامًا ، وإجراء مقابلة مع خدمة بي بي سي الفارسية.

في 24 أبريل 2019 ، اقترح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تبادل رسمي بين زغاري راتكليف ونيغار غودسكاني ، وهو مواطن إيراني محتجز في أستراليا بموجب مذكرة تسليم أمريكية. ورفضت بريطانيا عرضا لوزير الخارجية الإيراني بشأن تبادل الأسرى ووصفته بأنه مناورة دبلوماسية "شريرة". نقل تقرير تلفزيوني حكومي إيراني عن مسؤول إيراني مجهول في 2 مايو 2021

قوله إن المملكة المتحدة وافقت على تسوية ديونها البالغة 400 مليون جنيه إسترليني مقابل الإفراج عنها. الحكومة البريطانية نفت ذلك في اليوم التالي ، قائلة إن المفاوضات حول الديون ، المستحقة بسبب عدم تسليم الدبابات لإيران كما تم الاتفاق عليه في صفقة في السبعينيات ، كانت منفصلة عن قضيتها ولا تزال جارية.

في فبراير 2018 ، قال ريتشارد راتكليف إنه يعتقد أن إطلاق سراح زوجته كان يعتمد على الفائدة على دين بقيمة 450 مليون جنيه إسترليني كانت المملكة المتحدة مدينة لإيران منذ سبعينيات القرن الماضي مقابل صفقة أسلحة ملغاة. في أكتوبر 2019 كرر الادعاء بمزيد من التفاصيل ، مشيرًا إلى أن وكالة حكومية بريطانية تستخدم "كل عقبة قانونية لتأخير وتقليل الدفع". في عام 1971 ، دفعت الحكومة الإيرانية ، التي كانت آنذاك تحت حكم شاه إيران ، لبريطانيا مقابل أمر شراء أكثر من 1500 دبابة شيفتن وعربات مصفحة أخرى كجزء من صفقة قيمتها 650 مليون جنيه إسترليني. عندما سقط نظام الشاه ، ألغت بريطانيا الجزء الذي لم يتم تسليمه من الأمر وطلب النظام الإسلامي استردادًا جزئيًا للدبابات التي لم يتم تسليمها. كان هناك نزاع قانوني بين بريطانيا وإيران منذ ذلك الحين. في مايو 2021 ، بعد أن تم تمديد عقوبتها مرة أخرى على زوجته ، كتب ريتشارد راتكليف مقالًا لـ Declassified UK ، ذكر فيه أن صادرات المملكة المتحدة السرية وغير الخاضعة للمساءلة للأسلحة تشكل خطرًا على النازانيين والمواطنين البريطانيين في كل مكان. في يناير 2016 ، ردت الولايات المتحدة لإيران 400 مليون دولار مقابل معدات عسكرية لم يتم تسليمها والتي ارتبطت بالإفراج عن أربعة أميركيين من أصل إيراني ، بما في ذلك الصحفي في واشنطن بوست جيسون رضائيان ، والذي يمكن اعتباره سابقة لوضع زغاري راتكليف. يُزعم أن زغاري راتكليف أخبرها المحققون العسكريون لها بالصلة بين احتجازها وصفقة الأسلحة المتنازع عليها. تم رفض هذا الادعاء من قبل كل من وزارة الخارجية الإيرانية ووزارة الخارجية البريطانية ، حيث ذكرت الأخيرة: " هذه حالة قديمة وتتعلق بالعقود الموقعة منذ أكثر من 40 عامًا مع النظام الإيراني قبل الثورة. نحن والإيرانيون نرفض أي فكرة تربط بين القضيتين. وقد دفعت وزارة الخزانة والخدمات العسكرية الدولية تمويل تسوية الديون إلى المحكمة العليا في عام 2002. ولا تزال وزارة الدفاع الإيرانية خاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي. "

أعاد ريتشارد راتكليف تأكيد اعتقاده بأن زوجته كانت تستخدم كورقة مساومة في النزاع حول ديون IMS غير المسددة والمحادثات حول صفقة التخصيب النووي لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. لكنه يعتقد أن التقارير الأخيرة على التلفزيون الإيراني تشير إلى أن الحكومات كانت في خضم المفاوضات. في 2 مايو 2021 ، قال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب إن إيران تستخدم زاغاري راتكليف في "لعبة القط والفأر" ، وأن معاملتها "تصل إلى حد التعذيب". فشلت صفقة سداد الديون ، والتي أوضح رئيس الوزراء بوريس جونسون لاحقًا أنها "يصعب حلها والتخلص منها لجميع أنواع الأسباب المتعلقة بالعقوبات". في 16 مارس 2022 ، أعلنت وزيرة الخارجية ليز تروس أنه بعد شهور من المفاوضات ، دفعت الحكومة ديونًا بقيمة 393.8 مليون جنيه إسترليني لإيران ، المحاطة بالأسوار للاستخدام الإنساني فقط. في نفس اليوم تم إلغاء حظر السفر عن زاغاري راتكليف وعادت إلى المملكة المتحدة. في 21 مارس 2022 ، أعلنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم أنها ستجري تحقيقًا في التأخير في سداد الديون لإيران. كتب وزير الشرق الأوسط السابق أليستير بيرت إلى اللجنة قائلاً إنه حتى أثناء وجوده في منصبه لم يتمكن من اكتشاف أي جزء من الحكومة يقاوم سداد الديون ، واقترح على اللجنة أن تحقق الآن. في 7 مايو 2016 ، أطلق ريتشارد راتكليف ، زوج زاغاري راتكليف ، عريضة عبر الإنترنت يحث فيها كل من رئيس وزراء المملكة المتحدة والمرشد الأعلى لإيران على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين العودة الآمنة لزوجته وابنته. تضم العريضة الآن أكثر من 3.5 مليون مؤيد في 155 دولة. تعهد رئيس الوزراء بمقابلة ريتشارد راتكليف ولكن لم يتم الاتفاق على موعد.

كان جزء أساسي من دفاع زغاري-راتكليف أنها كانت هناك في عطلة ولم تعمل أبدًا لتدريب الصحفيين في البلاد. ومع ذلك ، في 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017 ، قال وزير الخارجية البريطاني آنذاك بوريس جونسون "عندما ننظر إلى ما كانت تفعله نازانين زاغاري راتكليف ، كانت ببساطة تعلم الناس الصحافة ، كما أفهمها ، في أقصى حدودها". يبدو أن هذه الملاحظات قد عرّضتها للخطر ، مما أدى إلى إدانة زعيم المعارضة جيريمي كوربين ، الذي دعا إلى إقالة جونسون. ودعت مؤسسة طومسون رويترز ، صاحبة عملها ، جونسون إلى "تصحيح الخطأ الجسيم الذي ارتكب على الفور" في هذا البيان. واضافوا "انها ليست صحفية ولم تدرب ابدا الصحفيين في مؤسسة طومسون رويترز". بعد أربعة أيام ، أعيدت زغاري راتكليف إلى المحكمة في إيران حيث تم الاستشهاد ببيان وزيرة الخارجية كدليل ضدها. مثلت زغاري راتكليف ستمثل على الأرجح أمام المحكمة مرة أخرى في 10 ديسمبر 2017 لمواجهة تهم إضافية تتعلق بعملها في بي بي سي وورلد سيرفيس تراست ؛ ومع ذلك ، أصدر مسؤولو المحكمة الإيرانية بيانًا بعدم توجيه تهم جديدة وأن هذه التقارير كاذبة. زار جونسون طهران في 9 ديسمبر 2017 ، وأثار قضية زاغاري راتكليف.

ودعت الامم المتحدة في عدة مناسبات الى الافراج عن زاغاري راتكليف. في 7 أكتوبر 2016 ، دعا مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إيران ، أحمد شهيد ، إيران إلى الإفراج الفوري عن زغاري راتكليف. تكررت المكالمة بعد عام من قبل خليفة الشهيد ، أسماء جاهانجير ، وكذلك خوسيه أنطونيو جيفارا برموديز ، رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي: "نحن نعتبر أن السيدة زاغاري راتكليف قد حُرمت بشكل تعسفي حريتها وانتهاك حقها في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ومحايدة ... هذه انتهاكات صارخة لالتزامات إيران بموجب القانون الدولي ". كما دعا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رسميًا إلى الإفراج الفوري عنها في رأيها رقم 2016/28 ، الذي تم تبنيه في أغسطس 2016. صدرت دعوات أخرى للإفراج عن زغاري راتكليف من قبل الكونجرس الأمريكي والبرلمان الكندي والبرلمان الأوروبي .

في فبراير 2020 ، مع انتشار وباء COVID-19 إلى إيران ، كان يُشتبه في إصابتك Zaghari-Ratcliffe بفيروس COVID-19 من فيروس SARS-

وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو: دفع المملكة المتحدة 530 مليون دولار من الديون المستحقة لإيران ، فيما يتعلق بأمر دبابة ملغى في عام 1979 ، قد كافأ «محتجزي الرهائن».. وهذه الأموال سترهب (إسرائيل) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

CoV-2 . دعت عائلتها الحكومتين البريطانية والإيرانية للتأكد من أن زاغاري راتكليف قد تم اختباره بحثًا عن الفيروس وتلقي العلاج الطبي المناسب. ومع ذلك ، قال المتحدث باسم القضاء الإيراني غلام حسين إسماعيلي إنها ليست مصابة بفيروس كورونا وأنها "بصحة جيدة". كما وصف غلام حسين التقارير التي تتحدث عن إصابتها بأنها "دعاية". في 17 مارس ، تم إطلاق سراحها مؤقتًا لمدة أسبوعين ، وتم تمديدها لاحقًا إلى أجل غير مسمى. بعد تأجيل محاكمتها الجديدة في سبتمبر ، دعت وزارة الخارجية إلى الإفراج عنها نهائيًا. ووصفت كيت ألين ، مديرة منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة ، بأنه تم تأجيل المحاكمة ، قائلة إنها واجهت بالفعل محاكمة غير عادلة. واتهمت الحكومة الايرانية باللعب عليها بألعاب سياسية قاسية وطالبت الحكومة البريطانية بالعمل بجدية أكبر من أجل إطلاق سراحها.

في ديسمبر 2020 ، فيما يتعلق بسجن زاغاري راتكليف ، ورد على نطاق واسع أن المواطنين البريطانيين المعتقلين في الخارج ليس لديهم الحق في المساعدة أو الحماية الحكومية حتى لو تعرضوا للتعذيب. ومع ذلك ، في الظروف العادية ، يحق للمواطنين البريطانيين بالخارج الحصول على المساعدة القنصلية في أوقات الحاجة. تتمثل الصعوبة القانونية التي تواجه وزارة الخارجية البريطانية في هذه الحالة بالذات في اعتقال زاغاري راتكليف في بلد جنسية مولدها وفي بلد لا يعترف بالجنسية المزدوجة للمواطنين الإيرانيين. علاوة على ذلك ، خلال زياراتها لإيران ، دخلت زغاري راتكليف البلاد باستخدام جواز سفرها الإيراني. [1] FCDOأقرت بخطر الاعتقال والاحتجاز على مزدوجي الجنسية في نصائح السفر إلى الأشخاص المسافرين إلى إيران. في سبتمبر 2021 ، دعا ريتشارد راتكليف وحملات الإفراج الحكومة البريطانية إلى معاقبة المسؤولين الإيرانيين الأفراد المتورطين في الاحتجاز بتجميد الأصول وحظر السفر. وصف ريتشارد راتكليف الاحتجاز بأنه "أخذ الرهائن".

تم إطلاق سراح زغاري راتكليف مع أنوشه عاشوري ، في 16 مارس 2022. على متن طائرة تابعة لسلاح الجو السلطاني العماني ، وصل الاثنان إلى مسقط في ذلك اليوم وعادا إلى المملكة المتحدة في اليوم التالي في رحلة مستأجرة من الحكومة إلى سلاح الجو الملكي البريطاني Brize Norton . تم ربط قرار الإفراج عنها بدفع المملكة المتحدة للديون البريطانية البالغة 393.8 مليون جنيه إسترليني والمتعلقة بصفقة الأسلحة التي لم يتم الوفاء بها في السبعينيات ، على الرغم من أن الحكومة الإيرانية نفت ذلك ، ووزيرة الخارجية البريطانية ليز تروسأطلق عليها "القضايا الموازية". من العوامل الأخرى التي تم وصفها بالمساهمة الحملات التي قامت بها عائلتها ، وتركيز الدبلوماسية البريطانية على هذه القضية ، ومواءمة المصالح بين البلدين أثناء الغزو الروسي لأوكرانيا . قالت تيري ويت ، الإنسانية الإنجليزية ، التي احتُجزت لمدة أربع سنوات في لبنان من 1987 إلى 1991 ، إن زاغاري راتكليف "يجب أن تروي قصتها". وقالت زغاري راتكليف في مؤتمر صحفي بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحها إن الشعور بالعودة إلى الوطن كان "ثمينًا" و "مجيدًا" لكنها انتقدت أيضًا رد فعل الحكومة على سجنها وعلقت قائلة "لقد رأيت خمسة وزراء أجانب يتغيرون على مدار ستة أعوام. سنوات. ما هو عدد وزراء الخارجية الذي يستغرقه شخص ما للعودة إلى الوطن؟ " و "نعلم جميعًا ... كيف عدت إلى المنزل. كان من المفترض أن يحدث ذلك قبل ست سنوات بالضبط." أعرب وزير الخارجية السابق ، جيريمي هانت ، عن تعاطفه مع هذا القول على وسائل التواصل الاجتماعي بأن "أولئك الذين ينتقدون نازانين [بسبب آرائها حول سجنها] قد فهموا الأمر بشكل خاطئ. إنها لا تدين لنا بالامتنان؛ نحن مدينون لها بشرح. إنها بكل تأكيد" صحيح أن الأمر استغرق وقتًا طويلاً لإعادتها إلى المنزل ".

من ضمن ثنايا القصه ان وزير إن الحكومة حاولت سداد الديون المستحقة لإيران منذ عدة سنوات قبل أن تتوصل أخيرًا إلى اتفاق لضمان الإفراج عن البريطانيين المحتجزين لدى النظام الإيراني. قال جيمس كليفرلي ، وزير أوروبا وأمريكا الشمالية إن الحكومة الإيرانية السابقة "كان من الصعب للغاية التعامل معها" في حين أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران بسبب انهيار الاتفاق النووي في 2018 جعلت الدفع للنظام " صعب بشكل لا يصدق ". كما عاد زميله البريطاني الإيراني أنوشيه عاشوري إلى المملكة المتحدة بعد أن أمضى خمس سنوات في السجن الايراني بتهمة التجسس. اتهم وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو بريطانيا

بدفع "دية" لإعادة اثنين من حاملي الجنسية البريطانية والإيرانية من طهران ، زاعمًا أن هذه الخطوة تنطوي على استرضاء. أشادت ليز تروس ، وزيرة الخارجية البريطانية ، بعمان ، التي تشترك في علاقات وثيقة مع كل من القوى الغربية والجمهورية الإسلامية ، لدورها "المفيد للغاية" في التوسط في إطلاق سراح البريطانيين.

لكن بومبيو ادعى أن دفع المملكة المتحدة 530 مليون دولار من الديون المستحقة لإيران ، فيما يتعلق بأمر دبابة ملغى في عام 1979 ، قد كافأ "محتجزي الرهائن". وكتب على تويتر "هذه الأموال سترهب إسرائيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة". وأضاف وزير الخارجية السابق في إدارة ترامب: "الاسترضاء يشعر بالارتياح حتى يفشل - إنه كذلك دائمًا". وقالت داونينج ستريت إن بريطانيا اعترفت منذ فترة طويلة بأن الدين شرعي وسيتعين سداده. دفعت طهران شحنة من دبابات الزعيم التي ألغيت بعد الثورة الإسلامية عام 1979. وقال المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني ، بوريس جونسون ، إن المبلغ كان "محاصرًا" لأغراض إنسانية وتم سداده "بالتوازي" مع عمليات الإفراج. لكن رقم 10 أصر على أن الدفع "لم يكن مشروطًا" بإطلاق سراح زغاري راتكليف وعاشوري. وقالت: "لم تقبل المملكة المتحدة قط استخدام مواطنينا لأي غرض سياسي". ومع ذلك ، يعتقد الكثير أن المسألتين مترابطتان بشكل جوهري. ووصف توم توجندهات ، رئيس حزب المحافظين في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم ، الأمر بأنه "دفع فدية". وأشار إلى دفع الولايات المتحدة 400 مليون دولار للحكومة الإيرانية في عام 2016 ، عندما أمر الرئيس آنذاك باراك أوباما بإرسال منصات نقود إلى إيران لتأمين الإفراج عن أربعة أمريكيين ، ولكن بعد ستة أشهر تم اعتقال ستة أمريكيين مزدوجي الجنسية.

قال مسؤولون بريطانيون إن تروس ناقشت الدفع خلال رحلتها إلى واشنطن ، مشيرة إلى أنها "استبعدت" الولايات المتحدة على أساس أنها قضية ثنائية بحتة بين المملكة المتحدة وإيران. ورفض داونينج ستريت القول ما إذا كانت واشنطن وافقت على الدفع. للالتفاف على العقوبات الأمريكية على إيران ، تم تحديد المدفوعات البريطانية على أنها لأغراض إنسانية حصرية ، على الرغم من أن المسؤولين المقربين من الصفقة قالوا إنها لم تستخدم لشراء اللقاحات ، على عكس بعض التقارير. وقالت داونينج ستريت إن نظام "رقابة صارم" مطبق لضمان استخدام الأموال لأغراض إنسانية ، لكنها رفضت تحديد ماهية العملية أو من شارك فيها. وقد اتفق الجانبان على إبقاء التفاصيل "سرية". أشار مسؤولون بريطانيون إلى أنه من المتوقع إيداع ديون المملكة المتحدة في البنوك التي ستوزع الأموال إلى إيران لأغراض إنسانية. وأضاف مسؤول غربي أن البنك في عمان هو أحد المسارات التي اتفقت عليها الولايات المتحدة. إلى جانب الدفع لأمر الدبابات الملغى ، تزامن إطلاق سراح الرعايا البريطانيين أيضًا مع الجهود الدبلوماسية الغربية المتجددة لإحياء الاتفاق النووي لعام 2015 مع إيـران. قـال دبلوماسيون بريطانيون إن هذا المزيج من العوامل ساعد في إنهاء المواجهة مع إيران ، والتي تسببت في إحباط عميق لجونسون وسلفه تيريزا ماي. ونفى المتحدث باسم جونسون أن تروس تراجع عن تفاهم في واشنطن بأن مراد طهباز ، وهو معتقل ثالث يحمل الجنسية البريطانية والأمريكية والإيرانية ، سيتم إدراجه في الصفقة. وقالت تروس ، التي نالت إشادة من جميع الأحـزاب في المملكة المتحدة على تعاملها مع المفاوضات المعقدة ، إن بريطانيا ستواصل العمل مع الولايات المتحدة لتأمين عودة طهباز ، الذي تم إطلاق سراحه من السجن بعد إجـازة. قال نيد برايس ، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ، يوم الأربعاء: "نواصل العمل ليل نهار لتأمين الإفراج عن مواطنينا المحتجزين ظلما ، ومن بينهم المواطن الأمريكي البريطاني مراد طهباز". قال داونينج ستريت إن "عددا صغيرا" من مواطني المملكة المتحدة ما زالوا محتجزين في طهران ، لكنه رفض الكشف عن عددهم. تتفهم الفاينانشيال تايمز أن هناك ما لا يقل عن 18 مواطنًا أجنبيًا مزدوجًا محتجزين في البلاد: ثلاثة أستراليين وكندي وفرنسيين وألمان وسويديين وخمسة أمريكيين وثلاثة أمريكيين وبريطانيين وإيرانيين. كما تم اعتقال مواطن فرنسي وإيراني لديه إقامة دائمة في الولايات المتحدة. هم رجال أعمال وعلماء وأكاديميون وناشطون في مجال حقوق الإنسان ونشطاء آخـرون. وتشمل التهم التي وجهتها الحكومة الإيرانية علناً "التجسس لصالح أجهزة استخبارات أجنبية" و "الدعاية ضد النظام السياسي للجمهورية الإسلامية" و "التواطؤ لتعريض الأمن القومي للخطر".

عندما ألغى الرئيس دونالد ترامب الاتفاق النووي لعام 2015 في مايو/ أيار 2018 حولت إدارته النظام المالي العالمي إلى سلاح ضد طهران.. وأسفرت «حملته للضغط الأقصى» عن أكثر من 1500 عقوبة ضد إيران

الجنرال كينيث ماكنزي جونيور يرد على أسئلة خلال جلسة استماع للجنة القوات المسلحة بمجلس النواب بشأن انتهاء العمليات العسكرية في أفغانستان في مبنى الكابيتول هيل بواشنطن ، في 29 سبتمبر 2021.

إلقبل أسبوع من استئناف القوى العالمية للمفاوضات بشأن برنامج إيران النووي ، قال القائد الأعلى للولايات المتحدة في الشرق الأوسط إن قواته مستعدة لخيار عسكري محتمل في حالة فشل المحادثات. قال الجنرال كينيث ماكنزي ، قائد القيادة المركزية الأمريكية ، لمجلة التايم: "قال رئيسنا إنهم لن يمتلكوا سلاحًا نوويًا". "الدبلوماسيون هم في الصدارة في هذا الأمر ، لكن القيادة المركزية لديها دائمًا مجموعة متنوعة من الخطط التي يمكننا تنفيذها ، إذا تم توجيهها".

ومن المقرر أن يجتمع المفاوضون الإيرانيون مع نظرائهم الأوروبيين والروس والصينيين في فيينا يوم 29 نوفمبر لبحث إمكانية كبح البرنامج مقابل تخفيف العقوبات الدولية. لن تشارك الولايات المتحدة في المحادثات بناءً على طلب إيران ، وقد حذر المسؤولون الأمريكيون مرارًا وتكرارًا من أن الوقت ينفد لاستعادة الاتفاق النووي متعدد الأطراف لعام 2015 ، المعروف رسميًا باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). أوضح الرئيس جو بايدن أن الولايات المتحدة لا ترغب في الانخراط في حرب أخرى مزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط ، لكن المسؤولين في البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة الخارجية عملوا على تطوير ما يسمى بخيارات "الخطة ب" في حالة فشل الدبلوماسية واختارت إيران صنع القنبلة ، بدءًا من العقوبات الإضافية إلى العمل العسكري. إيران الآن تقدم في برنامجها للأسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى ، وتنتج مخزونات من اليورانيوم المخصب حتى درجة نقاء 60 ٪ ، وتقترب من 90 ٪ من المواد الصالحة لصنع الأسلحة ، وفقًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي هيئة مراقبة تابعة للأمم المتحدة. يعتقد ماكنزي أن طهران لم تتخذ قرارًا للمضي قدمًا في تصنيع رأس حربي حقيقي ، لكنه يشارك حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط مخاوفهم بشأن التقدم الذي أحرزته إيران. يقول ماكنزي: "إنهم قريبون جدًا هذه المرة". "أعتقد أنهم يحبون فكرة القدرة على الاختراق." أصدر معهد العلوم والأمن الدولي ، وهو مركز أبحاث غير هادف للربح متخصص في تحليل الأسلحة النووية ، تقريرًا في أيلول (سبتمبر) وجد أن إيران يمكن أن تنتج ما يكفي من المواد الانشطارية لبناء سلاح نووي في غضون شهر بموجب "تقدير الاختراق الأسوأ." بعد بدء الاختراق ، يمكن لإيران أن تنتج سلاحًا ثانيًا في أقل من ثلاثة أشهر ، ثم ثالثًا في أقل من خمسة أشهر.

ولدى إيران دخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجدران حجرية إلى منشآتها منذ شهور. قال رافائيل ماريانو غروسي ، المدير العام للوكالة ، يوم الثلاثاء إن فريقه لم يتمكن من الوصول إلى لقطات المراقبة داخل المنشآت النووية وتعرض " لعمليات تفتيش جسدية مفرطة التوغل ". يقول ماكنزي إنه حتى إذا قررت طهران تكديس ما يكفي من الوقود لصنع قنبلة ، فإن الأمة لم تقم بعد بتوحيد تصميم رأس حربي صغير بما يكفي ليتم تثبيته فوق أي من ترسانتها المكونة من 3000 صاروخ باليستي. كما لم تُظهر إيران قدرتها على بناء مركبة عائدة قادرة على تحمل الحرارة الشديدة والضغط والاهتزاز الناجم عن السقوط من الفضاء إلى الأرض. يقول ماكنزي: "لم نر أيًا من ذلك". "هذا ما سيستغرق بعض الوقت حتى يتم بناؤه." ويقدر أن تطوير هذه القدرة من خلال برنامج اختبار قوي سيستغرق من إيران أكثر من عام. يقول ماكنزي إن إيران أظهرت ، مع ذلك ، أن صواريخها لديها قدرة مثبتة على ضرب الأهداف بدقة. في يناير 2020 ، أطلقت إيران أكثر من عشرة صواريخ باليستية من طراز قيام 1 وفتح 313 من مواقع إطلاق في ثلاث قواعد في غرب إيران أصابت قاعدتين عراقيتين ، الأسد وأربيل ، حيث يتمركز مئات الأمريكيين. حولت الصواريخ المباني والطائرات وأماكن المعيشة إلى أنقاض مشتعلة. لم يمت أحد ، حيث نجح معظمهم في الاحتماء في مخابئ وخنادق تحت الأرض ، لكن ارتجاجات دماغية من الانفجارات أصابت 109 جنديًا أمريكيًا. يقول ماكنزي: "ضربت تلك الصواريخ على بعد عشرات الأمتار من أهدافها". "الشيء الوحيد الذي فعله الإيرانيون خلال السنوات الثلاث إلى الخمس الماضية هو أنهم بنوا منصة صواريخ باليستية ذات قدرة عالية."

عندما ألغى الرئيس دونالد ترامب الاتفاق النووي لعام 2015 في مايو 2018 ، حولت إدارته النظام المالي العالمي إلى سلاح ضد طهران. أسفرت "حملته للضغط الأقصى" عن أكثر من 1500 عقوبة ضد إيران إلى جانب الشركات والأفراد الذين مارسوا أعمالًا هناك ، بما في ذلك البنك المركزي للدولة وشركة النفط الوطنية وقطاعات حيوية أخرى من اقتصادها. لقد أدى ذلك إلى نزوح جماعي للشركات والمؤسسات المالية التي تفضل التخلي عن استثماراتها في إيران على المخاطرة بفرض عقوبات من وزارة الخزانة الأمريكية . تراجعت صادرات النفط الإيرانية الداعمة للاقتصاد إلى مستويات تاريخية منخفضة. أظهرت إدارة بايدن استعدادها للتراجع عن بعض العقوبات ، لكن احتمال تخفيف العقوبات المتعلقة بالإرهاب يمثل مشكلة سياسية. إذا قام الرئيس بإزالتها ، فمن شبه المؤكد أنه سيتعرض لانتقادات بسبب مظهره الناعم. يقول علي فايز ، مدير مشروع إيران في مجموعة الأزمات الدولية: "لا يوجد عائق قانوني أمام المدى الذي يمكن للرئيس أن يذهب إليه في التراجع عن عقوبات ترامب ، لكن التكلفة السياسية في بعض المناطق باهظة". "الطريق الضيق لا يزال مفتوحًا ، لكن احتمالات اختراق دبلوماسي لا تبدو واعدة على الإطلاق". ضغط الجمهوريون وإسرائيل ودول الخليج على البيت الأبيض لمعالجة ما يقولون إنها "أنشطة خبيثة" لإيران. إن طهران متورطة في كل صراع خطير في الشرق الأوسط ، وتقريبًا دائمًا إلى جانب أعداء أمريكا. في 20 أكتوبر ، على سبيل المثال ، قال مسؤولون أمريكيون إن مقاتلين مرتبطين بإيران شنوا هجومًا بطائرة بدون طيار على قاعدة عسكرية أمريكية في التنف شرق سوريا. لم تقع إصابات في صفوف القوات الأمريكية ، لكن دمرت المباني. يقول ماكنزي: "كان لدينا القليل من الحظ". "نحن في منتصف تدريب قتالي. كان لدينا أشخاص خارج مواقعهم ، لذلك لم يُقتل أحد نتيجة لذلك. لكن هذا يرجع فقط إلى عملنا وليس تصرفات العدو ، الذي كان يحاول بوضوح قتل الأمريكيين ". بعد تسعة أيام من هجمات التنف ، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن عقوبات جديدة ضد اثنين من كبار أعضاء الحرس الثوري الإيراني وشركتين تابعتين لتزويدهم بطائرات بدون طيار ومواد ذات

صلة بجماعات متمردة في العراق ولبنان واليمن وإثيوبيا.

لا خلاف بين مسؤولي بايدن على أن إيران طرف سيء عازم على توسيع نفوذها في الشرق الأوسط ، سواء بشكل مباشر كما فعلت قواتها العسكرية والجماعات السياسية المدعومة من إيران في العراق وسوريا ، أو من خلال تمويل وتجهيز وكلاء مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين. السؤال هو ما مدى استعداد إدارة بايدن لتحمله لاستعادة الاتفاق النووي. إن إزالة الضغط الاقتصادي عن طهران ليس في الوقت الحالي جزءًا من المفاوضات المقرر استئنافها الأسبوع المقبل. ردًا على إصرار إيران على رفع جميع العقوبات الأمريكية ، شكك وزير الخارجية أنطوني بلينكن علنًا في استعداد إيران لمتابعة الدبلوماسية وأشار ضمنيًا إلى إنذار نهائي إذا اختارت إيران عدم "الانخراط بطريقة ذات مغزى والعودة إلى الامتثال". قال بلينكين لشبكة CNN في 31 أكتوبر إن الولايات المتحدة والدول الأخرى الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة - روسيا والصين وألمانيا وبريطانيا وفرنسا - ستدرس "جميع الخيارات الضرورية للتعامل مع هذه المشكلة".

لا توجد خيارات رائعة ، كما يقول هنري روما ، خبير إيران في شركة استشارات مجموعة أوراسيا. يقول: "من الناحية النظرية ، هناك أربعة خيارات: حصول إيران على قنبلة ، أو قصف إيران ، أو تقييد إيران لبرنامجها من خلال الدبلوماسية ، أو تحوم إيران على حافة تلك الثلاثة في نفس الوقت". "في هذه المرحلة من الزمن ، نحن في ذلك الموقف غير المريح حيث لا تعمل الدبلوماسية وخيارات التفجير / القصف غير مقبولة. إنه ليس موقفًا مستدامًا ، لكنه ما نحن فيه الآن ".

حتى قبل أن يتولى ترامب منصبه ، كانت الولايات المتحدة ترد على توسع إيران الإقليمي بإجراءات مضادة عسكرية واستخباراتية ودبلوماسية. أدى قرار ترامب بالانسحاب من جانب واحد من الاتفاق النووي إلى تسريع المواجهة ، لكن الاستعداد للمحادثات يشير إلى أن الدولتين ترى بعض القيمة في تهدئة التوترات. يعتقد ماكنزي أنه من الأفضل اتباع نهج متعدد الأطراف. يقول: "لقد اتخذنا قرارًا واعًا للعمل على ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية. "وأود فقط أن أخبركم ، من الأفضل تناولها من منظور جماعي ، وليس كمشكلة واحدة ، كما فعلنا لفترة."

علي فايز مدير مشروع إيران في مجموعة الأزمات الدولية: لا يوجد عائق قانوني أمام المدى الذي يمكن للرئيس أن يذهب إليه في التراجع عن عقوبات ترامب لكن التكلفة السياسية في بعض المناطق باهظة